الأمم المتحدة

AS

Distr.
GENERAL

A/48/845
S/1994/16
10 January 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة
مجلس الأمن

الجمعية العامة
الدورة الثامنة والأربعون
البند ٣٨ من جدول الأعمال
القضاء على الفصل العنصري وإقامة
جنوب افريقيا متحدة وديمقراطية
وغير عنصرية

مجلس الأمن
السنة التاسعة والأربعون

تقرير الأمين العام عن مسألة جنوب افريقيا

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
أولا -	مقدمة	١ - ٧	٣
ثانيا -	المشاورات التي أجراها ممثلي الخاص	٨ - ٣٤	٥
ألف -	خلفية	٨ - ١٦	٥
باء -	المناقشات التي أجريت مع الحكومة	١٧ - ١٩	٧
جيم -	المناقشات التي أجريت مع الأحزاب السياسية	٢٠ - ٢٤	٧
دال -	المناقشات التي أجريت مع ممثلي المؤسسات الانتقالية	٢٥ - ٢٧	٨
هاء -	المناقشات التي أجريت مع بعثات المراقبين الحكوميين الدوليين الأخرى	٢٨	٩
واو -	المناقشات التي أجريت مع قادة هياكل السلم الوطنية ومع شخصيات بارزة	٢٩-٣١	١٠
زاي -	زيارة هراري، زمبابوي	٣٢	١٠
حاء -	المناقشات التي أجريت مع الهيئات الدبلوماسية في جنوب افريقيا	٣٣ - ٣٤	١١

المحتويات (تابع)

		الفقرات	الصفحة
ثالثا -	أنشطة بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب افريقيا	٣٥ - ٤٧	١٢
	ألف - الأنشطة الأساسية	٣٥ - ٣٦	١٢
	باء - هياكل السلم	٣٧ - ٤٠	١٣
	جيم - العنف	٤١ - ٤٤	١٤
	دال - قوات الأمن وقوة حفظ السلم الوطنية	٤٥ - ٤٧	١٥
رابعا -	عملية الانتخاب	٤٨ - ٧٧	١٦
	ألف - الإطار القانوني لعملية الانتخاب	٤٨ - ٥٢	١٦
	باء - إطار مراقبة الانتخابات	٥٣ - ٥٥	١٧
	جيم - توسيع ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب افريقيا	٥٦ - ٥٩	١٨
	دال - النهج التنفيذي	٦٠ - ٦٧	٢٠
	هاء - التنسيق مع المنظمات الحكومية الدولية الأخرى . . .	٦٨ - ٧٣	٢٢
	واو - التعاون مع المنظمات غير الحكومية الوطنية والأجنبية	٧٤ - ٧٦	٢٤
	زاي - إنشاء صندوق استئماني للمراقبين القادمين من البلدان النامية	٧٧	٢٤
خامسا -	الاحتياجات من الموارد	٧٨ - ٩٦	٢٥
	ألف - القيود التنظيمية	٧٨	٢٥
	باء - الهيكل التنظيمي والاحتياجات من الموظفين	٧٩ - ٨٥	٢٥
	جيم - المراقبون في يوم الانتخابات	٨٦ - ٩٣	٢٧
	دال - الاحتياجات الأخرى من الموارد	٩٤ - ٩٦	٣٠

أولا - مقدمة

١ - مما يذكر أن مجلس الأمن، عقب مذبحة بوبيا تونغ التي ارتكبت في ١٧ حزيران/يونيه ١٩٩٢، اتخذ بالإجماع القرار ٧٦٥ (١٩٩٢) المؤرخ ١٦ تموز/يوليه، وفيه، في جملة أمور، دعاني الى أن أعين ممثلا خاصا لي لجنوب افريقيا يقوم بتقديم توصيات، بعد إجراء المباحثات مع الأطراف في البلاد، لاتخاذ تدابير من شأنها أن تساعد على إنهاء أعمال العنف بصورة فعالة وعلى تهيئة الظروف الملائمة لإجراء مفاوضات تؤدي الى انتقال سلمي نحو جنوب افريقيا ديمقراطية لا عنصرية موحدة. وقد قمت فور اتخاذ القرار بتعيين السيد سايروس د. فانس ممثلا شخصيا لي لجنوب افريقيا وقام السيد فانس بزيارة جنوب افريقيا من ٢١ الى ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٢. وبتاريخ ٧ آب/أغسطس ١٩٩٢، قدمت تقريرا الى مجلس الأمن على أساس المناقشات التي أجراها السيد فانس مع مجموعة واسعة من الشخصيات البارزة والأطراف في جنوب افريقيا[١].

٢ - وفي ١٧ آب/أغسطس، اتخذ مجلس الأمن القرار ٧٧٢ (١٩٩٢) بعد أن نظر في تقريري. وفي ذلك القرار، في جملة أمور، أذن لي المجلس بالقيام بصورة عاجلة بوزع مراقبين للأمم المتحدة في جنوب أفريقيا، ودعاني الى المساعدة في تعزيز الهياكل التي أقيمت في إطار اتفاق السلم الوطني. كما دعا المجلس المنظمات الدولية، مثل منظمة الوحدة الأفريقية والكومنولث والجماعة الأوروبية أن تنظر في وزع مراقبيها في جنوب افريقيا بالتنسيق مع الأمم المتحدة والهياكل التي أقيمت بموجب اتفاق السلم الوطني.

٣ - وعقب ذلك، أنشئت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب افريقيا ووصل أول فريق من المراقبين الى جنوب افريقيا في أيلول/سبتمبر ١٩٩٢. وبنهاية السنة كان قد تم وزع قوة البعثة بالكامل على النحو المأذون به والمحدد بـ ٥٠ مراقبا، حيث نشروا في جميع أنحاء البلاد. وقد أذن مجلس الأمن، مراعيا التقدم المحرز في المفاوضات المتعددة الأحزاب، بزيادتين في عدد المراقبين وذلك على الشكل التالي: ١٠ في شباط/فبراير و ٤٠ في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣. وبذلك أصبح عددهم ١٠٠ مراقب يؤدون دورهم كنواة لما ينتظر للأمم المتحدة من دور في العملية الانتخابية في جنوب افريقيا.

٤ - وقد قمت، بعد مشاورات مع الحكومة والأطراف المعنية، بتعيين مبعوثين خاصين هما السيد فيراندرا دايال والسيد توم فرالسين حيث اضطلعا ببعثتين منفصلتين الى جنوب افريقيا، الأولى في أيلول/سبتمبر والثانية في تشرين الثاني/نوفمبر - كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، وذلك لمساعدتي على تنفيذ قراري مجلس الأمن المذكورين أعلاه. وفي ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، قدمت الى المجلس تقريرا عن النتائج التي خلص إليها مبعوثاي الخاصان وعن الأنشطة التي تضطلع بها بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب افريقيا[٢].

٥ - وفي ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، أصدر رئيس مجلس الأمن، باسم المجلس، بيانا رحب فيه بالنجاح في إكمال عملية التفاوض المتعددة الأطراف وبالتوصل الى اتفاقين في إطار تلك العملية بشأن وضع دستور مؤقت وقانون للانتخابات، ودعاني الى تعجيل عملية التخطيط الاحتياطي فيما يتعلق بالدور الذي يحتمل أن تضطلع به الأمم المتحدة في عملية الانتخابات[٣]. وقد عقد المجلس التنفيذي الانتقالي جلسته الأولى في ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ وفيها وافق على قرار كان قد اتخذه في اليوم السابق المجلس التفاوضي المتعدد الأطراف، وهو يطلب الى الأمم المتحدة، في جملة أمور، أن توفر عددا كافيا من المراقبين الدوليين لرصد العملية الانتخابية ولتنسيق أنشطة المراقبين الدوليين الذين قدمهم كل من منظمة الوحدة الأفريقية والاتحاد الأوروبي والكومنولث فضلا عن أولئك الذين قدمتهم الحكومات. وعلى هذا فقد أرسلت في ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ فريق استقصاء الى جنوب افريقيا لتقدير ما يلزم للأمم المتحدة لتنفيذ ما تلقته من طلبات المساعدة الانتخابية.

٦ - علاوة على ذلك، وعملا بقراري مجلس الأمن ٧٦٥ (١٩٩٢) و ٧٧٢ (١٩٩٢) ومراعاة لما أحرز من تقدم في عملية السلم، بما في ذلك إنشاء المجلس التنفيذي الانتقالي في ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، أبلغت رئيس مجلس الأمن في ١٣ كانون الأول/ديسمبر عن اعتزامي تعيين السيد الأخضر الإبراهيمي، وزير خارجية الجزائر السابق، ممثلا خاصا لي لجنوب افريقيا لمساعدتي على تنفيذ قرارات ومقررات مجلس الأمن ذات الصلة بجنوب افريقيا وعلى تنسيق أنشطة المراقبين الدوليين الآخرين وفق ما طلبه المجلس التنفيذي الانتقالي[٤]. وقد أبلغني رئيس المجلس بتاريخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ بموافقة أعضاء المجلس على اقتراحي[٥]. وقد كان السيد مانديلا ووزير الخارجية ر. ف. بوتا قد رحبا كلاهما باقتراحي تعيين ممثل خاص في أقرب وقت ممكن من أجل تيسير عملية السلم.

٧ - وعلى الفور بعد تعيين السيد الإبراهيمي، طلبت إليه أن يزور جنوب افريقيا لإجراء مشاورات مع الأطراف ومع مسؤولي المؤسسات الانتقالية التي أنشأتها الأطراف، حول نطاق وطرائق مشاركة الأمم المتحدة في العملية الانتخابية في البلاد. وفي الفترة من ١٦ الى ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، زار السيد الإبراهيمي جنوب أفريقيا، وكان يساعده فريق صغير من الأمانة العامة برئاسة السيد هشام أمين. وهو مدير في إدارة الشؤون السياسية - وأثناء تواجد السيد الإبراهيمي في جوهانسبرغ أطلعه فريق الاستقصاء على النتائج التي خلص إليها.

ثانيا - المشاورات التي أجراها ممثلي الخاص

ألف - خلفية

٨ - في عام ١٩٨٩، قررت أطراف مختلفة في جنوب افريقيا، ومنها الحكومة والمؤتمر الوطني الأفريقي لجنوب افريقيا أن تلتزم بتسوية سياسية للنزاع في البلاد يتم التوصل إليها بالتفاوض. وقد أيد المجتمع الدولي التزام الأطراف هذا وشجع عليه باعتماده إعلان هراري في آب/أغسطس ١٩٨٩ الذي أيدته الجمعية العامة في ١٤ كانون الأول/ديسمبر من نفس العام وذلك في إعلانها المتعلق بالفصل العنصري وآثاره المدمرة في الجنوب الأفريقي (القرار دإ - ١/١٦).

٩ - وفي أوائل شباط/فبراير ١٩٩٠ تم الإفراج عن السيد نيلسون مانديلا وغيره من السجناء السياسيين البارزين. كما أعلنت الحكومة رفع الحظر عن عدد من المنظمات السياسية بما في ذلك المؤتمر الوطني الأفريقي ومؤتمر الوحدويين الأفريقي لآزانيا والحزب الشيوعي لجنوب افريقيا، وعزمها عن إلغاء الفصل العنصري وتقييدات الطوارئ. وخلال عامي ١٩٩٠ و ١٩٩١، تم إلغاء التشريعات التمييزية ولا سيما تلك التي تشكل "عماد الفصل العنصري" وهي قوانين الأرض وقانون تسجيل السكان وقانون مناطق الجماعات.

١٠ - وعقب الإفراج عن نيلسون مانديلا، تمخضت المحادثات الثنائية بين الحكومة والمؤتمر الوطني الأفريقي عن اتفاقين أوليين: وقائع غروت شور (A/45/268، المرفق) المؤرخة ٤ أيار/مايو ١٩٩٠ وفيها اتفق الطرفان على التزام مشترك بالتوصل الى حل لمشكلة جو العنف السائد والى إحلال الاستقرار وبتنفيذ عملية تفاوض سلمية؛ ووقائع بريتوريا المؤرخة ٦ آب/أغسطس ١٩٩٠ وفيها أعلن المؤتمر الوطني الأفريقي تعليق جميع أعمال العنف على أن يسري ذلك فورا.

١١ - وقد بدأت المفاوضات الرسمية بشأن الإصلاح الدستوري في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ وذلك بإنشاء مؤتمر العمل على إقامة جنوب افريقيا ديمقراطية (المؤتمر الأول). وعلى الرغم من الجو الإيجابي الذي ساد المحادثات ومن التقدم الذي أحرز في بعض المجالات، لم تتوصل الأطراف الى اتفاق بشأن المسألة الرئيسية المتمثلة في وضع ترتيب دستوري جديد للبلاد. وقد أجرت الأطراف محاولة ثانية في أيار/مايو التالي وذلك في المؤتمر الثاني للعمل على إقامة جنوب افريقيا ديمقراطية (المؤتمر الثاني). على أن مذبحة بوبيا تونغ دفعت بالمؤتمر الوطني الأفريقي الى تعليق مشاركته في المحادثات الى أن تتخذ الحكومة تدابير أكثر حسما لوقف العنف في البلدان.

١٢ - وعلى الرغم من انقطاع عملية مؤتمري العمل، واصلت الحكومة والمؤتمر الوطني الأفريقي الاتصالات غير الرسمية مما تمخض في ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ عن توقيع سجل التفاهم الذي وافقت فيه الحكومة على عدد من شروط المؤتمر الوطني للعودة الى المفاوضات ثم تم التوصل في ٥ آذار/مارس ١٩٩٣، في محادثات ثنائية أخرى، الى عدد من نقاط التفاهم غير الرسمية التي مكنت من عقد مؤتمر جديد هو المجلس التفاوضي المتعدد الأطراف، وذلك على أساس تمثيلي أعرض مما كان عليه الحال في مؤتمري العمل.

١٣ - وبعد مفاوضات طويلة صعبة، تمكن المجلس التفاوضي المتعدد الأطراف في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ من اعتماد عدد من المبادئ والمؤسسات الدستورية التي ستقود جنوب افريقيا خلال فترة انتقالية تمتد حتى ٢٧ نيسان/ابريل ١٩٩٩. وتشمل هذه المبادئ والمؤسسات ما يلي: المجلس التنفيذي الانتقالي والدستور المؤقت واللجنة الانتخابية المستقلة واللجنة المستقلة لوسائط الإعلام والسلطة الإذاعية المستقلة. وسيبقى المجلس التنفيذي الانتقالي قائما حتى دخول الدستور المؤقت حيز النفاذ في ٢٧ نيسان/ابريل ١٩٩٤.

١٤ - ويتمثل الهدف الرئيسي للمجلس التنفيذي الانتقالي في العمل، مع جميع الهياكل التشريعية والحكومية التنفيذية على الصعيد الوطني والاقليمي والمحلي، على تيسير الانتقال الى تنفيذ نظام ديمقراطي للحكومة في جنوب افريقيا والإعداد لهذا التنفيذ، وذلك عن طريق إجراء انتخابات حرة نزيهة لبرلمان سيضم جمعية وطنيها فيها ٤٠٠ عضو ومجلسا للشيوخ قوامه ٩٠ عضوا. وتجتمع الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ بصورة مشتركة في جمعية دستورية تتمثل مهمتها الرئيسية في صياغة دستور نهائي للبلاد خلال السنتين الأولى والثانية من الفترة الانتقالية وذلك بعملهما كجمعية تأسيسية. وينص الدستور المؤقت على أن جنوب افريقيا المقبلة ستنقسم الى تسعة أقاليم يكون لكل منها هيئاته الاقليمية: هيئة تشريعية وحكومة ومجلس تنفيذي.

١٥ - أما رئيس الدولة فهو الرئيس التنفيذي الذي يختاره الحزب الحاكم. وستشكل الوزارة على أساس مبدأ التمثيل النسبي حيث ستنضم تلك الأحزاب السياسية التي تحصل في الانتخابات على ٥ في المائة أو أكثر من الأصوات. وتتخذ القرارات في الوزارة على أساس توافق الآراء بصورة تراعي الروح التي يقوم عليها مفهوم حكومة الوحدة الوطنية فضلا عن الحاجة الى إدارة البلاد بصورة فعالة.

١٦ - وستتمتع المحكمة الدستورية المقبلة لجنوب افريقيا بالولاية النهائية فيما يتعلق بالمسائل المتصلة بتفسير الدستور المؤقت وحمايته وإعماله على جميع مستويات الحكومة. ويعتبر قرار المحكمة الدستورية قطعيا وملزما.

باء - المناقشات التي أجريت مع الحكومة

١٧ - اجتمع ممثلي الخاص الى الرئيس ف. و. دي كليرك في كيب تاون في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ والى وزير الخارجية السيد ر. و. بوتا في جوهانسبرغ في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣. وقد لاحظ الرئيس أن جنوب افريقيا قادرة على تنظيم الانتخابات واجرائها وهي تتمتع بخبرة واسعة في هذا المجال. وقال إن العملية الانتخابية معقدة بالنسبة للجانب الأعظم من الناخبين وأعرب عن ترحيبه بالمساعدة الوطنية والدولية في عملية تثقيف الناخبين.

١٨ - وشدد الرئيس ووزير الخارجية كلاهما على أن المشكلة الأشد صعوبة في العملية الانتقالية تتمثل في العنف والترهيب السياسيين. كذلك لاحظ الاثنان مساهمة الأمم المتحدة الهامة في الجهود الرامية الى كبح جماح هذا العنف والى تشجيع الحوار والتسامح، وذلك من خلال بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب افريقيا. وخلال هذه العملية نجحت الأمم المتحدة في إثبات مصداقيتها وموضعيتها أمام سكان جنوب افريقيا عموما. وأكد الاثنان الأهمية التاريخية للانتخابات والحاجة الماسة لأن تكون العملية الانتخابية ونتائجها حرة نزيهة فضلا عن كونها شرعية، كما أكدا ضرورة فهمها على هذا الأساس.

١٩ - وصرح الرئيس بأن الترتيبات الانتقالية تعتبر مؤسسات مرنة قادرة على الاستمرار وهي تتمتع بنفوذ كبير وسلطة قوية مما يمكنها من تيسير إنجاح العملية السلمية. ويشارك رئيس الدولة ووزير خارجيتها في الرأي القائل بأن من شأن الدعم الدولي والمساعدة الدولية للهياكل الانتقالية أن يعززا من سمة هذه المؤسسات وقدرتها على المساهمة بصورة ايجابية في العملية السلمية. وفي هذا الصدد، أعرب وزير الخارجية عن أمله في أن تخصص الأمم المتحدة الموارد اللازمة لاستخدام أكبر عدد ممكن من المراقبين اللازمين لأداء المهمة المطلوبة.

جيم - المناقشات التي أجريت مع الأحزاب السياسية

٢٠ - اجتمع ممثلي الخاص الى السيد نيلسون مانديلا، رئيس المؤتمر الوطني الافريقي، في جوهانسبرغ بتاريخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣. وقال السيد مانديلا إنه والرئيس دي كليرك ينسقان جهودهما لإشراك أعضاء تآلف الحرية، الذي يضم حزب الحرية إنكاثا والحزب المحافظ والجبهة الشعبية الافريقانية والوطنيين سيسكاي وموبهوثاتسوانا، في العملية السياسية. وأعرب عن أمله الحذر في تعاون معظم هذه الأحزاب، إن لم يكن جميعها، في نهاية المطاف وفي موافقتها على المشاركة في الانتخابات. ولاحظ أن الجماعات التي تتوفر لديها القدرة على تعطيل العملية الانتخابية هي تلك التي تتمتع بالتأييد داخل الشرطة العسكرية وقوات الأمن وداخل البيروقراطية. وأكد السيد مانديلا أن من الأهمية بمكان أن تبقي

الأمم المتحدة خطوط الاتصال مفتوحة مع تآلف الحرية وحث ممثلي الخاص على الاجتماع الى التآلف أثناء زيارته للبلاد.

٢١ - وقد كان ممثلي الخاص قد طلب بالفعل مقابلة جميع الزعماء السياسيين ولكن لم يكن من الممكن ترتيب المواعيد مع بعض منهم بسبب موسم الأعياد. واقترح الزعيم بوتيليزي الالتقاء به يوم الثلاثاء ٢١ كانون الأول/ديسمبر. على أن ممثلي الخاص كان يومها في هراري بزمبابوي، وطلب الاجتماع الى رئيس حزب الحرية إنكاثا في أقرب موعد ممكن بعد رأس السنة.

٢٢ - واعترف السيد مانديلا بالمساهمة الايجابية لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب افريقيا في العملية السلمية ودعى الى تواجد الأمم المتحدة بقوة أثناء العملية الانتخابية. وكان من رأيه أن على الأمم المتحدة، إذا توفرت الموارد، أن تنظر في وزع عدد كبير من المراقبين لا يقل عن ٠٠٠ ٥ مراقب لدعم الجهود التي يبذلها شعب جنوب افريقيا لضمان حرية الانتخابات ونزاهتها.

٢٣ - كذلك اجتمع ممثلي الخاص الى زعيم الحزب الديمقراطي السيد زاخ دي بير في جوهانسبرغ في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣. وتركزت المناقشة على الترتيبات الخاصة بالانتخابات وعلى الدور الذي يمكن للأمم المتحدة أن تؤديه دعما للعملية الانتخابية. ولاحظ السيد دي بير أن الدستور المؤقت يحظى هو والترتيبات الانتقالية الأخرى بتأييد الأغلبية الساحقة من سكان جنوب افريقيا. ولاحظ أنه كلما زاد عدد المراقبين الذين ستتمكن الأمم المتحدة من وزعهم فإن الوضع سيكون أفضل.

٢٤ - ومن الجدير بالملاحظة أن ممثلي الخاص كان قد اجتمع قبل مغادرة نيويورك الى السيد تابو مبيكي رئيس المؤتمر الوطني الافريقي والى السيد بيني ألكسندر الأمين العام لمؤتمر الوحدويين الافريقيين. وفي هراري، اجتمع ممثلي الخاص الى السيد جونسون ب. ملامبو والسيد غورا ابراهيم وهما نائب الرئيس الأول وأمين الشؤون الخارجية في مؤتمر الوحدويين الافريقيين حيث أوضح الاثنان أن حزبهما سيشارك في الانتخابات ولكنه غير مستعد في الوقت الحاضر لكي يكون ممثلا في المجلس التنفيذي الانتقالي.

دال - المناقشات التي أجريت مع ممثلي المؤسسات الانتقالية

٢٥ - اجتمع ممثلي الخاص أثناء وجوده في كيب تاون في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، الى السيد زام تيتوس، الرئيس المشارك للمجلس التنفيذي الانتقالي. كما اجتمع في جوهانسبرغ، في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ بوفد من اللجنة الانتخابية المستقلة المعينة حديثا، يرأسه رئيس اللجنة القاضي

ج. سي. كريغلر، وكان في الوفد القس فرانك تشيكاني والسيد سي. نيوبين وهما عضوان في اللجنة والدكتور ر. موكاتي وهو المسؤول التنفيذي الأول فيها.

٢٦ - وتبادل ممثلي الخاص الآراء مع كل من السيد تيتوس والسيد كريغلر بشأن المسؤوليات الموكلة للمجلس التنفيذي الانتقالي واللجنة الانتخابية المستقلة فيما يتعلق بالعملية الانتخابية وبشأن الطرق التي تمكن الأمم المتحدة من تقديم المساعدة الى المؤسستين على أفضل وجه في هذا الميدان. وكان هناك اعتراف بأن العلاقة بين الأمم المتحدة والمؤسستين تحتاج الى مزيد من المناقشة والتوضيح.

٢٧ - وشدد السيد كريغلر على أن اللجنة الانتخابية المستقلة مصممة على الوفاء بالموعد النهائي لإجراء الانتخابات وهو ٢٧ نيسان/أبريل ١٩٩٤. وتود اللجنة التعرف في أقرب وقت ممكن على برامج تقديم المساعدة الى العملية الانتخابية والتي تخطط لها الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية، ولاسيما فيما يتعلق بتثقيف الناخبين ورصد الانتخابات. ومن شأن التبكير في التنسيق والاتصال بين اللجنة والأمم المتحدة أن يساعد على تحقيق الأهداف المشتركة المتمثلة بتيسير إنجاح العملية الانتخابية. وقال السيد كريغلر إن هناك حاجة الى المساعدة من جانب الأمم المتحدة في إجراء الاقتراع في البلدان الأجنبية التي لا يوجد لجنوب افريقيا تواجد سياسي فيها، ولاحظ أن اللجنة ترحب بما لدى الأمم المتحدة من خبرة وما يمكن أن تقدمه من مساعدة في الجوانب التقنية لرصد الانتخابات.

هاء - المناقشات التي أجريت مع بعثات المراقبين الحكوميين الدوليين الأخرى

٢٨ - كذلك اجتمع ممثلي الخاص في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، أثناء زيارته الى جوهانسبرغ، الى رئيس بعثة مراقبي منظمة الوحدة الافريقية في جنوب افريقيا السفير ليفوايلا ج. ليفوايلا وفريق من بعثة مراقبي الكومنولث في جنوب افريقيا برئاسة السيد جون سيسون، وهو كبير المستشارين لشؤون الجنوب الافريقي. وتركزت المناقشات مع البعثتين على التعاون القائم مع بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب افريقيا على طرق زيادة تعزيز هذا التعاون وتوسيعه فيما يتصل بالعملية الانتخابية. وجرى مع البعثتين تبادل أولي للأفكار حول ما يخطط له من زيادة في حجم كل منهما وعن أفضل الطرق لتنسيق أنشطتهما توخيا للتنسيق في المستقبل فيما يتعلق بوزع المراقبين وتدريبهم.

واو - المناقشات التي أجريت مع قادة هياكل السلم الوطنية ومع شخصيات بارزة

٢٩ - في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، اجتمع ممثلي الخاص في كيب تاون الى كبير الأساقفة ديزموند توتو والقاضي ريتشرد غولدستون، رئيس لجنة التحقيق في العنف والترهيب الجماهيري. وكان كبير الأساقفة توتو قد اجتمع مؤخرا بالزعيم بوتيليزي وتحدث الى السيد مانديلا وغيره من الزعماء. وقد أفاد ممثلي الخاص عن الجهود التي يضطلع بها حاليا لإقناع جميع الأحزاب بالمشاركة في العملية السياسية. وعلى الرغم من قرار تآلف الحرية بعدم المشاركة في العملية الانتخابية وعلى الرغم من العنف في إيست راند وفي ناتال/كوازولو، أعرب كبير الأساقفة توتو عن تفاؤله فيما يتعلق بنجاح الترتيبات الانتقالية.

٣٠ - وشدد القاضي غولدستون على أن أعمال الترهيب والعنف لا تزال هي التحدي الأصعب في وجه عملية السلم. وقال إنه قد يطلب مساعدة خبراء الأمم المتحدة في أعمال وحدة التحقيق التابعة للجنة. ولاحظ ممثلي الخاص أنه يمكن أن تضم بعثة الأمم المتحدة موظفين لديهم خلفية في أعمال الشرطة وذلك للاستجابة الى هذا الفرع من الاحتياجات.

٣١ - وفي ٢٢ كانون الأول/ديسمبر، اجتمع ممثلي الخاص في جوهانسبرغ الى السيد جون هول والدكتور أنتوني عيلدنهايز وهما رئيس لجنة السلم الوطنية ورئيس أمانتها، على التوالي. ونوقش الدور الذي ستؤديه هاتان الهيئتان في العملية الانتخابية والتعاون بينهما وبين بعثة مراقبي الأمم المتحدة. وأبلغ الدكتور غيلدنهايز ممثلي الخاص أن لجان السلم الاقليمية والمحلية المختلفة ستواصل مشاركتها في الدعوة للسلم ولكنها لن تشارك في مراقبة العملية الانتخابية. ونظرا لأن جميع الأطراف المعنية في جنوب افريقيا، بما فيها تلك التي لا تشارك في المحادثات المتعددة الأطراف، تشارك في عضوية اللجان فإن الأمانة لا يمكنها إطلاق الأحكام بشأن العملية الانتخابية أو نتائجها. أما أنفع مساهمة يمكنها أن تقدمها فهي مواصلة الدعوة للسلم والحوار فيما بين جميع الأطراف.

زاي - زيارة هراري، زمبابوي

٣٢ - استجابة لدعوة من حكومة زمبابوي، قام ممثلي الخاص بزيارة هراري لحضور مؤتمر قمة دول خط المواجهة الذي انعقد في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣. وأعرب الرئيس موغابي، وهو رئيس هذه المجموعة، عن ارتياحه للتطورات الايجابية التي شهدها المسرح الجنوب افريقي. ووجه السيد موغابي نداء الى جميع الأطراف لوقف أعمال العنف بحيث تجري انتخابات ٢٧ نيسان/أبريل ١٩٩٤ في جو موات. وفي هذا الصدد، رحب المؤتمر بتعيين الأمين العام لممثل خاص له وأكد الدور الإيجابي الذي ينبغي أن

تؤديه الأمم المتحدة لضمان إنجاح العملية الانتخابية في جنوب افريقيا. وشدد المشاركون في المؤتمر بصورة خاصة على أهمية قيام الأمم المتحدة بحشد عدد كبير من المراقبين (أورد الرئيس موغابي رقم ٧ ٠٠٠ مراقب) لتغطية الانتخابات في جنوب افريقيا.

حاء - المعاشات التي أجريت مع الهيئات الدبلوماسية في جنوب افريقيا

٣٣ - اتيحت لممثلي الخاص، خلال زيارته الى جنوب افريقيا، فرصة الاجتماع مع سفير الدانمرك وعميد السلك الدبلوماسي السيد بيتر بروكنر؛ ومع السفراء برنستون ليمان، والسير انتوني ريف، ومارك برولت سفراء الولايات المتحدة والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وكندا على الترتيب؛ ومع مجموعة من رؤساء البعثات الافريقيين في جنوب افريقيا برئاسة سفير ملاوي وليام خوذا. وقد رحب كل من تحدث معهم بمشاركة الأمم المتحدة في العملية الانتخابية في جنوب افريقيا وأشاروا الى أنه سيكون لهذه المشاركة أثر مفيد على العملية ونتيجتها. كما أنهم اعترفوا بما تقدمه بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب افريقيا من مساهمات ايجابية في العملية الانتقالية في جنوب افريقيا وفي الجهود الرامية الى كبح جماح العنف.

٣٤ - والتقت آراء الهيئات الدبلوماسية على الحاجة الى أوطد ما يمكن من التعاون والتنسيق بين الأمم المتحدة من جهة والاتحاد الأوروبي، ومنظمة الوحدة الأفريقية والكمنولث وشدد جميع السفراء على أنه يجب أن يكون للأمم المتحدة ما يكفي من المراقبين للقيام بتغطية كاملة للعملية الانتخابية ولضمان نجاح الفترة الانتقالية. وذكر بعض السفراء الرقم ٢ ٠٠٠ كتقدير تقريبي لعدد مراقبي الأمم المتحدة الذين قد تدعو الحاجة اليهم. وتساءل البعض الآخر عما اذا كان ٢ ٠٠٠ أو حتى ٣ ٠٠٠ مراقب عددا كافيا نظرا لما بين قوات الأمن وقطاعات واسعة من السكان من عنف وتوتر، وباعتبار افتتاح ٩ ٠٠٠ مركز اقتراع في يوم اجراء الانتخابات. وأكد العديد من الدبلوماسيين أهمية توفير التدريب المشترك لجميع المراقبين الدوليين بغية تجنب الاضطرابات والاختلافات - أو على الأقل الحد منها. وتحدث جميع السفراء عن أهمية نجاح العملية السلمية في جنوب افريقيا بالنسبة لأفريقيا والعالم. وشددوا أيضا على أهمية تثقيف الناخبين ورأوا أن للأمم المتحدة دورا في هذا الصدد.

ثالثا - أنشطة بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب افريقيا

ألف - الأنشطة الأساسية

٣٥ - واصلت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب افريقيا القيام بمهامها في جميع المناطق وعلى الصعيدين الاقليمي والمحلي. وفي هذا السياق، عقدت رئيسة البعثة سلسلة من الاجتماعات مع زعماء سياسيين، وكنسيين، وزعماء طوائف في مختلف القطاعات بمن فيهم الرئيس دي كليرك، والسيد مانديلا والزعيم بوثيليزي، والسيد كلارنس ماكويتو، رئيس مؤتمر الوحدويين الافريقيين لآزانيا، واللواء كونستان فيلجون، قائد الجبهة الشعبية الافريقانية، والبروفسور موسالا، رئيس منظمة أزانيا الشعبية، وذلك بغية مناقشة مجموعة من المسائل المتصلة بالعملية السلمية، وعلى الخصوص مسألة العنف السياسي والتطورات الجارية في المفاوضات المتعددة الأطراف. ووفقا للتوصيات التي تقدم بها الأمين العام في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢[٢] وأيلول/سبتمبر ١٩٩٣[٦]، وموافقة مجلس الأمن عليها في شباط/فبراير وتشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣[٧]، سيجري وزع مراقبين اضافيين بحيث يصل العدد الاجمالي الى ١٠٠ مراقب في أوائل عام ١٩٩٤. كما ستكون هذه المجموعة الموسعة بمثابة النواة لأنشطة بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب افريقيا في العملية الانتخابية في جنوب افريقيا.

٣٦ - ومن بين الأحداث الأساسية التي غطاها مراقبو البعثة والأنشطة التي اضطلعوا بها في هذه الفترة ما يلي:

(أ) التظاهرات، والمسيرات، والاجتماعات الجماهيرية، والجنازات وغيرها من أشكال العمل الجماهيري. ولقد عمل مراقبو البعثة بشكل وثيق مع المنظمين وقوات الأمن لضمان التخطيط للأحداث بشكل ملائم والالتزام بالمبادئ التوجيهية للجنة غولدستون بشأن المسيرات والتجمعات السياسية. وعقد المراقبون أيضا ٨٣٢ اجتماعا ثنائيا غير رسمي وكثيرا ما عملوا كقنوات اتصال بين الجماعات على امتداد النطاق السياسي والاجتماعي، بمن فيهم المسؤولين في الحكومة وقوات الأمن، والأحزاب السياسية، والمنظمات غير الحكومية المشتركة على نحو نشط في عملية السلم.

(ب) الاجتماعات المحلية والاقليمية للجنة السلم وغيرها من الهياكل التي أنشئت بموجب اتفاق السلم الوطني الذي دعمت أنشطته دعما كاملا. وفي الأشهر الستة الأخيرة وحدها، مثلت البعثة في حوالي ١ ٣٢٠ من اجتماعات هياكل السلم. وبلغ مجموع ما حضره مراقبو البعثة من اجتماعات ومناسبات ما يزيد على ٠٠٠ ٩ اجتماع ومناسبة في جميع أنحاء البلد في الأشهر الـ ١٥ التي أمضتها البعثة في جنوب افريقيا.

(ج) جلسات استماع لجنة غولدستون التي واصل فيها أحد فقهاء القانون التابعين للبعثة تأدية دور المعلق الموضوعي على طريقة عمل اللجنة وتوازنها.

(د) العمل كقناة اتصال وتنسيق بين بعثات المراقبين الدوليين. وقد أسهم هذا الدور في تعزيز فعالية أنشطة منظمة الوحدة الافريقية، وبعثات مراقبي الكومنولث والاتحاد الأوروبي ومواءمتها. وأدت مناشدة المجلس التنفيذي الانتقالي للأمم المتحدة بالعمل، على تنسيق أنشطة جميع المراقبين الدوليين في جنوب افريقيا الى تعزيز هذا الدور.

باء - هياكل السلم

٣٧ - تعمل هياكل السلم المنشأة بموجب اتفاق السلم الوطني على المستويات الوطنية، والاقليمية، والمحلية، مع زيادة عدد لجان السلم من ٥٠ الى حوالي ٢٠٠ لجنة في الأشهر الستة الماضية. وكان أداء الهياكل بعيدا عن التماثل. وفي معظم الحالات، كان عدم وجود الاتفاق بين الأحزاب السياسية على التدابير الواجب اتخاذها أو عدم تنفيذ القرارات المتفق عليها من أكبر أسباب عدم فعالية العديد من هياكل السلم. وبالاضافة الى ذلك، وزيادة على ذلك فإن معظم لجان السلم لا تزال تعاني من القيود التي تفرضها الميزانية، وعدم وجود موظفين ملتزمين من ذوي الكفاءة وكذلك عدم وجود الالتزام السياسي لدى لاعبي الأدوار الكبرى، بما في ذلك قوات الشرطة والأمن.

٣٨ - وقد أصدرت لجنة غولدستون بعض ما توصلت اليه من نتائج مهمة، وتعتبر هذه اللجنة احدى المؤسسات الأكثر مصداقية في جنوب افريقيا من حيث اسهامها في عملية الانتقال السلمية الى الديمقراطية واللاعنصرية.

٣٩ - وفيما يتعلق بالمجال الحيوي لعمليات التعمير والتنمية في الميدانين الاجتماعي والاقتصادي، بذلت جهود متضافرة في مناطق مختلف لانشاء لجان اقليمية ومحلية لعمليات التعمير والتنمية في الميدانين الاجتماعي والاقتصادي، وتعيين منسقين اقليميين، لا سيما في مناطق ويتس/فال، والترانسفال الشمالي، وناتال/كوازولو. بيد أن هذه الهياكل الآخذة بالتشكل لعمليات التعمير والتنمية في الميدانين الاجتماعي والاقتصادي ما تزال غير مجهزة تجهيزا كافيا لحشد الموارد، خصوصا من حيث توليد الاهتمام المحلي والدعم السياسي لوضع المشاريع، والتخطيط لها وتنفيذها وتحديد المصادر الملائمة لتمويل. وقد أسهم الافتقار الى الخبرة التقنية، والاجراءات البيروقراطية الطويلة المتبعة في تعيين منسقي عمليات التعمير والتنمية في الميدانين الاجتماعي والاقتصادي، وغياب المعايير الواضحة لآليات التمويل والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية التي يبدو أنها ذات أولوية منخفضة في جدول الأعمال السياسي الحالي لمختلف

المجموعات وعلى نحو أكثر أهمية، شحة الأموال المخصصة للتنمية، في شبه ركود في أنشطة التنمية على المستويين الاقليمي والمحلي.

٤٠ - وقد دعيت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب افريقيا الى تأدية دور نشط أكبر في عملية التعمير والتنمية في الميدانين الاجتماعي والاقتصادي، اقليميا ومحليا، نظرا لتنوع تجمع الخبرات المتوافرة لديها. وهكذا فسيشارك المراقبون الدوليون في بحوثها ووثائقها ومعارفها، حيث سيقدمون الخبرة الانمائية المكتسبة في مجالات أخرى. ومن شأن هذا أن يشكل خطوة حاسمة الى الأمام بالنسبة للمراقبين الدوليين، لأنه يمهد السبيل أمام المساعدة التقنية وأمام طائفة متنوعة كاملة من الأنشطة الانمائية التي سبق الالتزام بها لصالح قيام جنوب افريقيا الجديدة.

جيم - العنف

٤١ - لا يزال مجال الاهتمام الأكبر يتمثل في العنف المنسوب في الغالب الى الصراع بين الأحزاب السياسية، ورابطات سيارات الأجرة، وفيما بين قاطني البلدات وبيوت الايواء. والى مدى كبير تسهم العناصر الاجرامية، التي غالبا ما تكون من ضحايا الحرمان الاجتماعي والبطالة، خصوصا في صفوف الشباب، في استمرارية العنف. وهم يحصلون في العديد على الحماية من المجموعات السياسية أو يختفون وراء الغفلية أو وراء تواطؤ سكان البلدات.

٤٢ - وما برح العنف السياسي متمركزا بشكل أساسي في ناتال وفي ايست راند، وعلى نحو غالب في بلدتي كاتلهونغ وثوكوزا. وحسبما ذكرت لجنة حقوق الانسان، توفي ٧٦٨ ٢ شخصا من جراء العنف السياسي بين بداية حزيران/يونيه ونهاية تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، مما يشكل زيادة بمعدل ٤٦ في المائة على ما كان عليه الحال خلال الفترة نفسها من العام الماضي، وبلغت نسبة الوفيات في ايست راند وناتال معا حوالي ٩٠ في المائة من مجموع الوفيات. وفي ايست راند وحدها، توفي ٢٩٩ ١ شخصا من جراء العنف السياسي خلال هذه الفترة. وهذا يمثل ٥٤ في المائة من مجموع عدد الضحايا في البلاد و ٨٧ في المائة من منطقة بريتوريا - ويتوتر ستاند - فيرينييغنغ. ووفقا للتقارير الواردة من لجنة حقوق الانسان فإن شهر تموز/يوليه، الذي أعلن خلاله موعد اجراء الانتخابات، شهد أكثر الوفيات بالمقارنة بغيره من أشهر السنوات الثلاث الماضية حيث توفي فيه ٥٨١ شخصا، ويتبعه في ذلك شهر آب/أغسطس الذي شهر ٥٥٤ وفاة. ومنذ ذلك الوقت نقص عدد الوفيات بشكل طفيف، بيد أنه تعذرت السيطرة على العنف في المناطق المتأثرة، على الرغم من جهود هياكل السلم والمراقبين الدوليين.

٤٣ - كذلك يتزايد العنف الذي يمارسه الجناح اليميني. ففي ٢٥ حزيران/يونيه، اقتحم أفراد مسلحون بالمسدسات ينتمون الى الجناح اليميني، وكثير منهم من أعضاء حركة المقاومة الافريقانية، مركز التجارة العالمي واحتلوه عنوة، حيث كانت تجري فيه مفاوضات متعددة الأطراف. وقد مثل كثيرون أمام محكمة القاضي المنفرد ووجهت اليهم تهمة التعدي على ملك الغير، وفي ١٣ كانون الأول/ديسمبر، في هجوم عنصري مخيف في راندفوتين، على وست راند في منطقة بريتوريا - ونيو ترستاند - فيرينيفنغ، أكبر رجال من البيض يرتدون بزات نظامية مموهة السيارتين على الخروج عن الطريق وأطلقوا النار على ركابهما فقتلوا ثلاثة وجرحوا أربعة آخرين.

٤٤ - تزامن ازدياد العنف في ايست راند وناتال مع انهيار هياكل السلم في هاتين المنطقتين أو على الأقل شللها. وبينما تم الاضطلاع بمبادرات عديدة لكبح جماح العنف، فإن النتيجة العامة كانت بعيدة عن بث الطمأنينة. بيد أنه في الحالات التي تم فيها اتخاذ اجراءات مشتركة بين الأحزاب السياسية والشرطة، أحرزت نتائج ملموسة. واضطلع أيضا بمبادرات لمنع وقوع العنف حول بيوت الإيواء في منطقة ويتس/فال من جانب القادة الكنسيين وكذلك من جانب قاطني بيوت الإيواء وسكان البلدات. وإن المحفل الوطني لتنمية الشبيبة المنشأ حديثا ومشروع فرق السلم التابع لأمانة السلم في منطقة ويتس/فال هما من الجهود التي يتم الاضطلاع بها بغية اشراك الشباب في أنشطة نافعة ومنتجة والتقليل بذلك من أنشطتهم الاجرامية. وفيما يتعلق بعنف سيارات الأجرة، فإن وساطة هياكل السلم ساعدت على التخفيف من أسوأ التجاوزات التي حصلت في إطار حرب هذه السيارات، ولكن المطلوب هو حصول تغييرات طويلة الأمد لوضع حد لعنف سيارات الأجرة. ولقد لعبت أفرقة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب افريقيا دورا كبيرا في حل مشاكل شبيهة في بوردر/سيسكاي والكاب الغربي.

دال - قوات الأمن وقوة حفظ السلم الوطنية

٤٥ - بانتفاء وجود الدليل الراسخ على الأسباب، فإن هناك ميلا إلى تفسير الشلل في إنفاذ القانون بمبررات من قبيل التواطؤ أو اللامبالاة من جانب قوات الأمن، أو تورط "قوة ثالثة" أو عدد غير معروف من القوى المستترة في أعمال العنف ذات الطابع الأكثر انتظاما. وقد أجرت لجنة غولدستون تحقيقا في عدة إدعاءات محددة من هذا النوع، وفيما خلا بعض أعضاء شرطة كوازولو، فإنها لم تجد أدلة حاسمة تدعمها. ومع ذلك، فإن المواطن العادي يميل إلى تصديق خلاف ما ذكر. وبناء عليه يستمر انتشار غمامة من الريبة والعداء فوق قوى الأمن، وخصوصا في البلدات، نتيجة لعدم الارتياح العام من أدائها ودورها السابق في إنفاذ الفصل العنصري.

٤٦ - وقد اقترح إنشاء قوة وطنية لحفظ السلم بغية حفظ السلم والنظام العام في فترة الانتخابات. وعلى الرغم من أن مهمة إنشاء قوة حفظ السلم الوطنية هذه أوكلت إلى المجلس التنفيذي الانتقالي بواسطة مجلسه الفرعي لشؤون الدفاع، واقترحت بعض الأفكار بشأن كيفيات تشكيلها، إلا أن امكانية ظهور هذه القوة إلى حيز الوجود قبل الانتخابات بعيد عن التحقيق. ونتيجة لذلك، فإن مهمة الحفاظ على القانون والنظام ستبقى مسؤولية قوات الأمن الحالية. وإن وحدة الاستقرار الداخلي، التي ينظر المجلس التنفيذي الانتقالي في إصلاحها لجعلها متساوقة مع ضبط الأمن في المجتمعات المحلية ودمجها في قوة الشرطة، تظل هيئة موضوع جدل وما تزال هناك مطالبات باخراجها من بعض البلدات. وعلى الرغم من أنه لا زال هناك أعمال كثيرة ينبغي تنفيذها، فإن قوات الأمن ووزارة القانون والنظام قد بدأتا بالاستجابة لمطالب المجتمعات المحلية ولما تفرضه الحالات المتغيرة. ومن المؤشرات المهمة المناشدة الأخيرة للمجتمع الدولي لتقديم المساعدة التقنية والتصميم على عدم إعلان مناطق معينة "مناطق اضطراب" دون إجراء المشاورات مع المجتمعات المحلية وهياكل السلم المعنية.

٤٧ - وينبغي تمييز مسألة إنشاء قوة حفظ السلم الوطنية عن المسألة الطويلة الأجل لدمج التشكيلات المسلحة. وتتمثل إحدى المهام الموكولة إلى المجلس الفرعي لشؤون الدفاع من الإشراف على تخطيط قوة الدفاع الوطنية المقبلة وإعدادها وتدريبها. وقد وافق المحفل المتعدد الأطراف على إنشاء قوة مندمجة تعرف باسم قوة الدفاع الوطنية، تتألف من قوة دفاع جنوب افريقيا الحالية. وقوات دفاع ولايات ترانسكاي وبوبوهوتاتسورم وفنداوسيسكاي، وغيرها من التشكيلات المسلحة. وقد أشير إلى المجال المقلق هذا في القرار ٧٧٢ (١٩٩٢)، على أنه شهد تقدما كبيرا في الربع الأخير من السنة في نطاق الاجتماعات التي عقدت بين قوة دفاع جنوب افريقيا وقيادة أمونتو وي سيزوي (رمح الأمة) وقد انضم إليهما مؤخرا رسميون من سيسكاي، وفندا، وترانسكاي، وجيش تحرير شعب آزانيا.

رابعا - عملية الانتخاب

ألف - الإطار القانوني لعملية الانتخاب

٤٨ - حدد الإطار القانوني لعملية الانتخاب في القوانين الخاصة باللجنة الانتخابية المستقلة، والانتخابات، واللجنة المستقلة لوسائط الإعلام والسلطة الإذاعية المستقلة. وهذه القوانين الأربعة هي نتاج مناقشات طويلة وقد تمت الموافقة عليها بالاجماع. وهي توفر إطارا مشروعا لإجراء انتخابات حرة ونزيهة، والعديد من أحكامها يتسم بالجدة الكاملة. والتعيينات الأخيرة في اللجنة الانتخابية المستقلة تمثل إعادة تأكيد إضافية لحسن نية جميع الأطراف وتعاونها.

٤٩ - وبما أن الأعمال التحضيرية الرسمية للانتخابات قد بدأت الآن، فإنه لا بد من الإشارة إلى عدد من المشاغل المثيرة للقلق. فبالنظر للتأخر في إنشاء الهياكل الانتخابية، سيجري تنظيم الانتخابات تحت وطأة ضغوط كبيرة ناتجة عن ضيق الوقت. إن فسحة الوقت المسبقة المحدودة تتسم بالدقة على نحو خاص فيما يتعلق بإصدار وثائق الهوية وتوزيعها على الناخبين (سواء أكانت بطاقات هوية أو بطاقات هوية الناخبين التي نص عليها قانون الانتخابات). ويوجد حاليا قرابة الملايين الأربعة من الناخبين المتمتعين بأهلية الانتخاب دون أن تتوفر لديهم الوثائق التي تمكنهم من ممارسته. مليونان منهم من سكان ولايات ترانسكاي وبوبوتاتسوانا وفندا وسيسكاي وما من شك في أن اللجنة الانتخابية المستقلة ستقوم بكل ما تستطيعه لضمان تمكين جميع الناخبين المتمتعين بأهلية الانتخاب والراغبين في ممارسته من الحصول على الوثائق اللازمة لذلك في الوقت المناسب وبدون أية إجراءات مرهقة غير ضرورية.

٥٠ - ويتعلق ثاني هذه المشاغل بتثقيف الناخبين. فحاليا، لا يوجد إلا قلة من المنظمات غير الحكومية التي توفر تثقيفا للناخبين يتسم بالجودة والحياد الحزبي. وقد أثبتت التجربة أن أكثر العناصر أهمية في الانتخاب الحر والنزيه تتمثل في وجود جمهور مطلع من الناخبين. فعلى اللجنة الانتخابية المستقلة أن تعمل على تعزيز حملات تثقيف الناخبين وأن تشدد على ثلاثة مكونات حاسمة: سرية الانتخاب، والحاجة إلى التسامح السياسي، وآليات الانتخاب، بما في ذلك إجراءات الحصول على وثائق الهوية التي تمكن من ممارسة الانتخاب.

٥١ - ويتعلق ثالث هذه المشاغل الرئيسية بانتشار العنف وبالحاجة إلى الحياد في الأعمال التي تقوم بها الشرطة فيما يتصل بالانتخابات. وهناك حاجة كبرى إلى تدابير يكون من شأنها زيادة مساءلة الشرطة وتشجيع المشاركة المجتمعية على نحو محسوس - وهي عناصر أساسية لفعالية الشرطة في خدمة الجمهور. ومما يزيد من أهمية هذا الأمر أنه لا يحتمل أن تظهر قوة حفظ السلم الوطنية إلى حيز الوجود قبل الانتخابات.

٥٢ - وأخيرا، فإن وضوح وعدالة إجراءات تعيين موظفي إجراء الانتخابات على جميع المستويات من شأنهما أن يتركا أثرا بينا على الاقتناع بمشروعية الانتخابات. وستستكمل إجراءات التعيين الملائمة الأحكام التفصيلية لقانون الانتخابات في ضمان ثقة الشعب الكاملة في مؤسساته الانتخابية.

باء - إطار مراقبة الانتخابات

٥٣ - يحدد قانون اللجنة الانتخابية المستقلة فئتين من المراقبين: المراقبون الدوليون والراصدون المحليون. ويعرف المراقبون الدوليون بأنهم الممثلون المعتمدون لمنظمات حكومية دولية أو حكومات أجنبية.

أما الراصدون منهم المعينون كموظفين انتخابيين مهتمتهم مراقبة مختلف أوجه عملية الانتخاب وتقديم التقارير إلى كبير مدراء مديرية الرصد التابعة للجنة الانتخابية المستقلة فيما يتعلق بأية أعمال غير أصولية. وتعمل مديرية الرصد تحت الاشراف المباشر للجنة الانتخابية المستقلة. وهناك تحديدات إضافية ينص عليها قانون الانتخابات، الذي يحدد صلاحيات وكلاء الانتخاب والتصويت التابعين للأحزاب، وواجباتهم، واختصاصاتهم.

٥٤ - ولا يوجد، في الوقت الحاضر، أي أنظمة أو مبادئ توجيهية تفصيلية للمراقبين الدوليين. وحالما يتم إنشاء مديرية الرصد، فإن من المتوقع أن تعمد إلى تسجيل المراقبين وتنظيم أنشطتهم، ونشر المبادئ التوجيهية والقيام في نهاية المطاف بإعداد مدونة سلوك للمراقبين الدوليين تتمتع بقوة الالزام. وعندما ينتهي إعداد المبادئ التوجيهية، فإن من المحتمل أن تنظر المديرية في أمر إعداد ترتيبات شبيهة فيما يتعلق بالمراقبين من المنظمات الوطنية والمنظمات الدولية غير الحكومية.

٥٥ - ويتمثل أحد الأعمال الختامية للمجلس التفاوضي المتعدد الأطراف، الذي صدقت عليه لجنة الإدارة التابعة للمجلس التنفيذي الانتقالي في دورتها الأولى، في توجيه طلب إلى الأمم المتحدة، والكمنولث، والجماعة الأوروبية، ومنظمة الوحدة الافريقية، وكذلك فرادى الحكومات الأجنبية، لتوفير العدد الكافي من المراقبين الدوليين للإشراف على العملية الانتخابية. وفي ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، كتب وزير خارجية جنوب افريقيا رسالة وجهها إلي مقترحا إيلاء عناية فورية للتخطيط المسبق بغية ضمان كون الأمم المتحدة في وضع يمكنها من القيام بعملية فعالة عندما تصبح الجنة الانتخابية المستقلة والمجلس التنفيذي الانتقالي عاملين.

جيم - توسيع ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب افريقيا

٥٦ - استجابة للطلب الوارد أعلاه، أقترح توسيع نطاق ولاية بعثة الأمم المتحدة في جنوب افريقيا لكي تضم مراقبة الانتخابات المحدد موعدها في ٢٧ نيسان/ابريل ١٩٩٤. وفي هذا المجال الجديد، يكون للبعثة دور كبير ليس فقط في التقييم النهائي لما تتسم به الانتخابات من حرية ونزاهة، بل أيضا في رصد العملية الانتخابية في كل مرحلة من مراحلها. وبالاستناد إلى ما تضطلع به البعثة من أنشطة طويلة الأجل، فإنها ستكون في وضع فريد من نوعه يمكنها من تقييم المدى الذي تعكس فيه انتخابات نيسان/ابريل إرادة شعب جنوب افريقيا بصورة حقيقية.

٥٧ - وفي إطار الولاية الموسعة المقترحة، سيطلب من بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب افريقيا القيام بما يلي:

(أ) مراقبة إجراءات اللجنة الانتخابية المستقلة وأجهزتها في جميع جوانب العملية الانتخابية ومراحلها، بالتحقق من تطابقها مع ما يقتضيه قانون اللجنة الانتخابية المستقلة وقانون الانتخابات من إجراء انتخابات حرة ونزيهة؛

(ب) مراقبة مدى حرية التنظيم وحرية الانتقال وحرية التجمع وحرية التعبير في أثناء الحملة الانتخابية والتيقن من مدى كفاية التدابير المتخذة لكفالة تمتع الأحزاب والتحالفات السياسية بتلك الحريات دون عرقلة أو ترهيب؛

(ج) رصد امتثال قوات الأمن لمقتضيات القوانين ذات الصلة وقرارات المجلس التنفيذي الانتقالي؛

(د) التحقق من تنفيذ أحكام اللجنة المستقلة لوسائط الإعلام وقوانين السلطة الإذاعية المستقلة تنفيذا مرضيا؛

(هـ) التحقق من أن ما تبذله السلطات الانتخابية والأطراف المعنية الأخرى من جهود لتثقيف الناخبين كاف وسيسفر عن إعلام الناخبين على نحو ملائم بمعنى التصويت وجوانبه الإجرائيه على السواء؛

(و) التحقق من عدم حرمان الناخبين المؤهلين من وثائق الهوية أو بطاقات الانتخاب المؤقتة التي ستمكنهم من ممارسة حقهم في التصويت؛

(ز) التحقق من أن التصويت يجري أيام الانتخابات في جو خال من الترهيب وفي ظروف تضمن الوصول بحرية إلى مراكز الاقتراع وسرية التصويت، والتحقق من اتخاذ التدابير الملائمة لضمان نقل صناديق الاقتراع وحراستها على النحو الملائم، وأمن عملية عد الأصوات والإعلان عن النتائج في حينها؛

(ح) تنسيق أنشطة المراقبين المنتمين للمنظمات الحكومية الدولية والحكومات الأجنبية لضمان وزعهم على نحو فعال منسق؛ وإقامة تعاون فعال مع المنظمات غير الحكومية المنتمية لجنوب افريقيا والمنظمات غير الحكومية الأجنبية التي ستقوم هي الأخرى برصد العملية الانتخابية.

٥٨ - وبناء على الأنشطة المذكورة أعلاه، ستبلغ بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب افريقيا السلطات الانتخابية بما يرد أو يلاحظ من شكاو ومخالفات وتدخلات، وستطلب، عند الاقتضاء، إلى السلطات الانتخابية اتخاذ إجراءات علاجية. ويتوقع من البعثة أن تعد جميع تقاريرها استنادا إلى المعلومات

الوقائعية بشأن سير الانتخابات. وستقيم البعثة علاقة مباشرة مع اللجنة الانتخابية المستقلة وتقدم اقتراحات وتعليقات بناءة، عند الاقتضاء، بغية المساهمة في إنجاح كل مرحلة من مراحل العملية الانتخابية.

٥٩ - كما ستعد البعثة تقارير دورية عن تطور العملية الانتخابية تقدم إلى الأمين العام عن طريق ممثله الخاص.

دال - النهج التنفيذي

٦٠ - بغية تحديد النهج التنفيذي للمراقبة، فإنه من المهم ملاحظة الفرق القائم بين مراقبة الحملة الانتخابية ومراقبة يوم اقتراع محدد. ويكتسي هذا الفرق أهمية بالغة في حالة بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب افريقيا، مادام العديد من أنشطة مراقبة الحملة الانتخابية سيشابه الأنشطة المضطلع بها فعلا في إطار الولاية الجارية. فما فتئت البعثة تقوم "بمراقبة المظاهرات والمسيرات وغيرهما من أشكال العمل الجماعي، ملاحظة سلوك جميع الأطراف، وساعية إلى الحصول على معلومات تبين درجة اتساق الأعمال التي تقوم بها الأطراف مع مبادئ اتفاق السلم الوطني والمبادئ التوجيهية التي وضعتها لجنة غولدستون للمسيرات والتجمعات السياسية"[٨]. (الصفحة ١٤ من الوثيقة S/25004)

٦١ - وخلال فترة الشهرين/الثلاثة أشهر السابقة للانتخابات، سيتغير محور هذا النشاط الأصلي للبعثة وسيصبح أوثق صلة بالعملية الانتخابية. وستتوسع شبكة الاتصالات التي تقيمها للبعثة لتشمل الفاعلين الانتخابيين الجدد. وسيكون إطار تقييم ما يلاحظ من حوادث هو المبادئ التوجيهية والأنظمة الصادرة عن اللجنة الانتخابية المستقلة بدلا عن المبادئ التوجيهية لاتفاق السلم الوطني ولجنة غولدستون. وستواصل البعثة التعاون مع الهيئات المنشأة في إطار اتفاق السلم الوطني، التي ستركز أنشطتها أيضا بصورة متزايدة على العملية الانتخابية. وفي هذا السياق، تكاد لا تتميز أنشطة البعثة في مجال مراقبة العنف عن أنشطة مراقبة الحملة الواردة في الولاية الانتخابية المقترحة أعلاه.

٦٢ - غير أن الولاية الحالية للبعثة لا تغطي جملة أنشطة لازمة للتغطية الملائمة للحملة الانتخابية. ولذلك تتعين إضافتها. وتشمل هذه الأنشطة: مراقبة أنشطة اللجنة الانتخابية المستقلة والأحكام المتعلقة بوسائط الإعلام؛ والتحقق من كفاية جهود تثقيف الناخبين؛ والتحقق من عدم حرمان الناخبين المؤهلين من وثائق الهوية أو بطاقات الانتخاب المؤقتة التي ستمكنهم من التصويت؛ والمسؤوليات الجديدة المتصلة بالتنسيق. وعلاوة على ذلك، وحيث يتوقع تزايد كبير للغاية في حجم الأحداث وكثافتها، فإنه يجب وضع الترتيبات الآن لضمان ما يكفي من الموارد للبعثة.

٦٣ - وبخلاف مراقبة الحملة، تختلف مراقبة يوم الاقتراع كيفا وكما. فبينما يمكن أن تشمل الحملة الانتخابية برمتها آلاف المظاهرات والمسيرات، فإنه يستبعد أن يجري ما يزيد على بضع مئات منها في يوم واحد. وسيكون هذا هو النمط الغالب في معظم الأحداث الانتخابية التي تراقب في أثناء فترة الحملة. وعلى خلاف ذلك، ستجري الأحداث المزمع مراقبتها يوم الاقتراع في آن واحد في ٠٠٠ ١٠ مركز اقتراع مختلف. وإذا كانت أحداث الحملة الانتخابية متباينة عادة ومشحونة بعواطف جياشة، فإن أحداث يوم الاقتراع تميل إلى العكس. فهي، إلى حد بعيد، آلية ومتكررة وقابلة للتوقع، مادامت السلطات الانتخابية ستحدد بوضوح كل خطوة في الإجراء الانتخابي. وعلاوة على ذلك، يستبعد أن يتناقص تواتر العنف والترهيب.

٦٤ - ونتيجة لذلك، فإن مراقبة يوم الاقتراع تتطلب زيادة كبيرة في المراقبين الذين سيقومون بمهمة أبسط. فقد اتبعت بعثات الأمم المتحدة الانتخابية السابقة نهجين مختلفين فيما يتعلق بمراقبي يوم التصويت. ففي الحالات التي كان فيها عدد مراكز الاقتراع قليلا (كما كان الأمر في ناميبيا) أو كان فيها عدد كبير من مراكز الاقتراع مركزا في أماكن اقتراع مركزية قليلة (كما كان الأمر في السلفادور)، تأتى وزع مراقب واحد على الأقل في كل مركز اقتراع، مما أبقى على حضور متواصل في جميع الأوقات. غير أن هذا النهج لم يكن قابلا للتطبيق في الحالات التي وجد فيها عدد كبير من مراكز الاقتراع المتفرقة (كما كان الحال في نيكاراغوا وهايتي وأنغولا وأريتريا). ففي تلك الحالات، استخدمت فرق متنقلة يقوم كل منها بزيارة عدة مراكز اقتراع. ويتيح انسجام طابع الأنشطة المزمع مراقبتها استخداما منتظما للعينات الإحصائية والزيارات العشوائية مما يحقق نتائج جد فعالة.

٦٥ - وفي النهج الأول، لا يعتبر من اللازم حضور المراقبين الوطنيين أساسيا، مادام المراقبون الدوليون متواجدون في كل مكان. غير أنه في النهج الثاني، يعد حضور المراقبين الوطنيين في كل مركز اقتراع شرطا مسبقا ضروريا لفعالية العملية. وفي حالات كهذه، يشكل المراقبون الوطنيون خط المراقبة الأول الذي يوفر المعلومات بشأن المخالفات للمراقبين الدوليين في أثناء زيارتهم لمراكز الاقترع. وستسهل الضوابط المتبادلة التي ينطوي عليها حضور مراقبين يمثلون الأحزاب المتنافسة و/أو المنظمات غير الحكومية المستقلة تعدد التحقق من المعلومات الواردة. وبما أنه يتوقع من المراقبين الدوليين أن يزوروا كل مركز اقتراع أكثر من مرة، ستكون المعلومات المباشرة وغير المباشرة التي يتم جمعها على هذا المنوال كافية لتقييم أحداث أيام الاقتراع في أدق تفاصيلها.

٦٦ - وتتسم حالة جنوب افريقيا باعتبارات خاصة. فسيكون ثمة عدد كبير جدا من مراكز الاقتراع (نحو ٠٠٠ ١٠ مركز) وستكون المسافات اللازم قطعها في المناطق الريفية كبيرة. ويتمركز العنف في بضع مناطق محدودة، حيث تستأثر مناطق ناتال/كوازولو وويتس/فال بنسبة مئوية كبيرة جدا. ومن المتوقع أن يكون

اشتراك المراقبين الوطنيين ذا شأن. وسيكون بإمكان عدة أحزاب إيفاد مراقب واحد لكل مركز من مراكز الاقتراع وستشكل المنظمات غير الحكومية المهتمة بالعملية الانتخابية شبكة مراقبين خاصة بها.

٦٧ - ولذلك، فإن النهج التنفيذي المقترح لجنوب افريقيا لأجل المراقبة في أيام الاقتراع هو مزيج من النهجين المستخدمين في البعثات السابقة. وستجري المراقبة بطرق متنقلة في مناطق البلد التي يتوقع أن يكون فيها مستوى العنف متدنيا. وسيتباين عدد مراكز الاقتراع التي يرصدها فريق المراقبين. ففي المقاطعات الريفية، سيكون بإمكان فريق المراقبة أن يزور من ٤ الى ١٠ مراكز اقتراع في كل يوم اقتراع تبعا للظروف المحلية. وفي المناطق الحضرية، سيراقب كل فريق مراقبة من ١٤ الى ٢٠ مركز اقتراع في كل يوم اقتراع. غير أنه في المقاطعات التي لها تاريخ في العنف سيخصص لكل مركز اقتراع مراقب واحد.

هاء - التنسيق مع المنظمات الحكومية الدولية الأخرى

٦٨ - يدعو القرار الذي اتخذه المجلس التفاوضي في ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، وصدق عليه المجلس التنفيذي الانتقالي، الأمم المتحدة الى التنسيق بين جميع المراقبين الدوليين، حسبما عرفهم قانون اللجنة الانتخابية المستقلة، والى القيام، على سبيل الاستعجال، بوضع الترتيبات الضرورية في هذا الصدد، ولا سيما ضمان وزع المراقبين الدوليين بصورة فعالة منسقة، بالتعاون الوثيق مع اللجنة الانتخابية المستقلة. ويعرف قانون اللجنة الانتخابية المستقلة المراقب الدولي بكونه "كل شخص عين ممثلا للأمم المتحدة، أو منظمة الوحدة الافريقية، أو الجماعة الأوروبية، أو الكومنولث، أو أي منظمة حكومية دولية أخرى أو أي حكومة أجنبية، يعتمده لهذا الغرض المجلس الفرعي للشؤون الخارجية، التابع للمجلس الانتقالي، بالتشاور مع إدارة الشؤون الخارجية، وذلك لمراقبة العملية الانتخابية والابلاغ عنها".

٦٩ - وقد وزعت فعلا جميع المنظمات الحكومية الدولية المذكورة تحديدا في قانون اللجنة الانتخابية المستقلة مراقبين في جنوب افريقيا، وهي تنوي زيادة عددهم في المستقبل القريب. ولدى منظمة الوحدة الافريقية حاليا ١٣ مراقبا يعملون مع الهيئات المنبثقة عن اتفاق السلم الوطني وهي تعتزم زيادة مراقبيها تدريجيا الى ٥٠ مراقبا في أوائل نيسان/ابريل. ولدى الاتحاد الأوروبي الآن ١٧ مراقبا يرصدون العنف العام. وهو يعتزم إيفاد فريق منفصل سيصل عدد أفراده بحلول يوم الانتخاب الى ٣٢٢ مراقبا. وتشمل بعثة مراقبي الكومنولث في جنوب افريقيا ٢٠ مراقبا في الوقت الراهن. وبمناسبة الانتخابات، سينظم الكومنولث فريقا لمراقبي الكومنولث قوامه ٧٠ من كبار المراقبين، وذلك ابتداء من أوائل نيسان/ابريل. وقد أعربت هذه المنظمات الثلاث كافة عن تأييدها لقيام الأمم المتحدة بدور المنسق لجهود المراقبة الانتخابية الدولية.

٧٠ - وقد أبدت عدة حكومات اهتمامها بإيفاد مراقبين بالاضافة الى من ستوفرهم البعثات التي تنظمها الأمم المتحدة أو منظمة الوحدة الافريقية أو الاتحاد الأوروبي أو الكومنولث، بإدراجهم تحت مظلة التنسيق التي تشرف عليها الأمم المتحدة. ورغم أنه يتوقع انضمام عدد كبير من هؤلاء المراقبين الى الجهود الدولية، فإن أعدادهم المضبوطة لا تزال غير متوفرة.

٧١ - ويجب أن يتجاوز التنسيق الفعلي مجرد تبادل المعلومات. وأقترح إنشاء لجنة تنسيق، مشكلة من رؤساء البعثات الرئيسية الأربع الحاضرة لأغراض المراقبة. ونظرا للمسؤولية الخاصة المنوطة بالأمم المتحدة، فإن ممثلي الخاص أو رئيسة البعثة سيتصرف بوصفه رئيسا للجنة. وينبغي للجنة أن توفر القيادة السياسية العامة للجهود المشتركة وأن تضطلع بمسؤولية إصدار البيان المشترك في أعقاب الانتخابات. وينبغي أن تكون تحت إشراف اللجنة فرقة عمل تقنية تتكون من الرؤساء الأربعة للموظفين الانتخابيين في البعثات الأربع، ويرأسها رئيس الشعبة الانتخابية في بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب افريقيا، وتقوم بمهام الاشراف على أنشطة وحدة عمليات مشتركة ستضطلع أيضا بمسؤولية إقامة صلات تعاون مع المنظمات غير الحكومية التي ترسل وفود مراقبين. وسيرأس وحدة العمليات المشتركة أمين فرقة العمل التقنية، وهو موظف تعينه الأمم المتحدة.

٧٢ - وستنكب وحدة العمليات المشتركة على التحضير لوزع العدد الكبير من المراقبين الاضافيين الذين سيصلون لأجل يوم الانتخاب. وسيتطلب هذا قدرا كبيرا من العمل التحضيري، بما فيه حل المشاكل المتعلقة بنقل المراقبين الاضافيين واتصالاتهم وإيوائهم؛ وجمع المعلومات المتعلقة بكل منطقة من المناطق الصغرى التي ستعمل فيها كل فرقة من فرق المراقبين؛ وتنظيم وزعهم في مناطقهم المحددة لهم مما يشمل الاقامة المؤقتة في تلك المناطق لمدة يومين أو ثلاثة أيام حتى يتعرفوا على الظروف المحلية وكذلك على السلطات الانتخابية والممثلين السياسيين، وإعداد دليل ومبادئ توجيهية وبرامج تدريبية، وتنظيم وصول المراقبين ومغادرتهم. غير أن الاهتمام الأولي لوحدة العمليات المشتركة سيكرس للاستناد الى ترتيبات التنسيق غير الرسمية التي وضعتها فعلا بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب افريقيا بالتعاون مع البعثات الثلاث الأخرى، كما ستكرس لوضع أشكال مشتركة لمراقبة أحداث من قبيل المظاهرات الجماهيرية، وتنظيم مصارف البيانات التي سيسجل فيها بانتظام ما يجمعه المراقبون من معلومات ويحفظ لتستخدمه البعثات الأربع جميعها.

٧٣ - وسيشمل التنسيق المقترح إعداد بيان مشترك في أعقاب الانتخاب يعبر عن الرأي التوافقي للبعثات الأربع فيما يتصل بالعملية الانتخابية. وحسب الممارسة المعتادة، يتوقع أن تعد كل بعثة تقريرا مستقلا مفصلا ترفعه الى الجهاز الذي منحها الولاية. غير أنه تجدر الاشارة الى أن المسؤولية الأولية عن التحقق من حرية الانتخابات ونزاهتها تقع على عاتق اللجنة الانتخابية المستقلة.

واو - التعاون مع المنظمات غير الحكومية الوطنية والأجنبية

٧٤ - يعرب أيضا قرار المجلس التنفيذي الانتقالي، فيما يتصل باشتراك المراقبين الدوليين، عن "الأمل في أن يتعاون جميع المراقبين الدوليين، والمراقبين الآخرين التابعين للمنظمات غير الحكومية المنتمية لجنوب افريقيا والأجنبية، تعاونا وثيقا على أداء مهمتهم المتمثلة في الإشراف على العملية الانتخابية بجميع مراحلها". ونظرا لما أبدي حتى الآن من اهتمام بالحالة في جنوب افريقيا، فإن بإمكان المرء أن يتوقع مشاركة المنظمات غير الحكومية الأجنبية مشاركة ضخمة للغاية في الانتخابات القادمة. وفي العديد من الحالات، ستتمثل هذه المشاركة في تقديم الدعم الى منظمات جنوب افريقيا لأجل تثقيف الناخبين، وتدريب شبكات المراقبين وتنظيمها، ولأجل الأنشطة الأخرى المتصلة بالانتخابات.

٧٥ - ورغم أن مراقبين المنظمات غير الحكومية الأجنبية سيحضرون خلال فترة الحملة، فإن تواجدهم سيزداد بدرجة كبيرة في الأسبوعين السابقين على الانتخابات. غير أن أعدادهم، الى جانب تعدد المنظمات الراعية لهم، ستحول دون تنسيق ما يقومون به من مراقبة تنسيقا منتظما على النحو الذي يجري التخطيط له فيما يختص بالمنظمات الحكومية الدولية والوفود الحكومية الأجنبية. غير أنه ستبذل جهود لإقامة علاقة تعاونية مع المنظمات غير الحكومية الأجنبية، لأنها ستساهم في إحداث الأثر العام المرجو من حضور المراقبين الدوليين. وقد يشمل التعاون تقاسم مواد المعلومات الأساسية والجلسات الإعلامية وتنسيق عمليات الوزع.

٧٦ - كما ستبذل جهود لاقامة علاقات عمل مع الكيانات غير الحكومية الوطنية المشتركة في مختلف جوانب الانتخاب، التي من قبيل التثقيف المدني وتنظيم شبكات الرصد الأهلية. وتنظم عدة منظمات غير حكومية وطنية في الوقت الحالي شبكة من المراقبين المستقلين، سعيا الى تكامل جهودهم. وبما أن حضور المراقبين الأهليين في كل مركز اقتراع أمر حاسم لانجاح المراقبة بصورة عامة، ستسعى فرق المراقبين الدوليين الى اقامة اتصال مباشر مع المراقبين الوطنيين في مراكز الاقتراع في شتى المناطق المحددة لهم.

زاي - انشاء صندوق استئماني للمراقبين القادمين من البلدان النامية

٧٧ - إن معظم الدول الأعضاء الموفدة للمراقبين عبارة عن مجتمعات صناعية. كما أن الأغلبية الساحقة من المنظمات غير الحكومية الأجنبية التي ستشترك في العملية تقع مقارها في تلك البلدان. ومن جهة أخرى، فإنه رغم شدة اهتمام عدة بلدان نامية بالحالة في جنوب افريقيا لا تتوفر لهذه البلدان موارد تسمح بايفاد مراقبين عنها. وحتى لو ازداد توازن التوزيع الجغرافي للمراقبين الممولين من ميزانية الأمم المتحدة فإنه يتوقع أن يكون المراقبون القادمون من المجتمعات الصناعية الغربية ممثلين بما يزيد عن

اللزوم. وسأنشئ صندوقا استئمانيا خاصا لتمويل اشتراك مراقبين اضافيين من البلدان الأفريقية والنامية، وآمل أن تكون بعض الدول الأعضاء مستعدة لتقديم التبرعات لهذا الصندوق.

خامسا - الاحتياجات من الموارد

ألف - القيود التنظيمية

٧٨ - من المقرر اجراء الانتخابات في ٢٧ نيسان/أبريل ١٩٩٤. ولذلك، فإن ما تبقى من الوقت لاقامة نظام دعم كفء قد بات قصيرا للغاية ويحد بدرجة كبيرة من نطاق الخيارات التي لولا ذلك لكانت قابلة للتطبيق. ونتيجة لذلك، ينبغي للخطة التنفيذية للبعثة الموسعة أن توضع على أساس ما يمكن انجازه فعلا في الإطار الزمني المتاح. ويسري هذا على حساب عدد المراقبين الذين يمكن اختيارهم وايفادهم في بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب افريقيا في الوقت المناسب لتتبع الحملة الانتخابية؛ وعلى العدد الاجمالي للمراقبين الذين يمكن ارسالهم لرصد الانتخابات الفعلية (مراعاة لقيود الدعم السوقي ذات الصلة السارية على الطبيعة)؛ ونوع شبكة الاتصالات التي يمكن انشاؤها؛ والطريقة التي يمكن أن تتاح بها للمراقبين في الوقت المناسب موارد اضافية من قبيل المركبات وغيرها من المعدات ذات الصلة. وعلاوة على ذلك، لا يمكن البدء فعلا وبصورة فورية إلا في قدر محدود من الأعمال التحضيرية، ولا يمكن الاضطلاع بالعديد من الالتزامات المالية الضرورية إلا بعد اعتماد الميزانية المنقحة للبعثة.

باء - الهيكل التنظيمي والاحتياجات من الموظفين

٧٩ - في إطار الولاية الموسعة لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب افريقيا، سيرأس البعثة ممثلي الخاص، معززا بنائب للممثل الخاص. وستساعدهما لجنة من كبار المستشارين تشمل شخصيات بارزة وتجتمع حسب اللزوم. كما سيتوفر الدعم من وحدة صغيرة تشمل اثنين من المستشارين الأقدم وأربعة موظفين من الفئة الفنية وعددا من موظفي الدعم. وسيدمج عمل البعثة الجاري وعملها المقبل دمجا تاما.

٨٠ - وسيكون للبعثة ذراعان تنفيذيان، هما: شعبة لتعزيز السلم وشعبة انتخابية. وسيرأس شعبة تعزيز السلم موظف من رتبة مد - ٢ سيقدم تقاريره الى نائب الممثل الخاص. وستنسق تلك الشعبة عمل مكاتب المقاطعات التسعة، وستواصل فرقها تتبع التجمعات وغيرها من الأحداث العامة، وستحقق في حالات الترهيب وما يتصل بها من شكاو، وتستمر في التنسيق مع الهياكل المرتبطة باقرار السلم، وستوسع شبكة اتصالاتها لتشمل فرع المراقبة التابع للجنة الانتخابية المستقلة.

٨١ - وسيتلقى المدير المسؤول عن شعبة تعزيز السلم الدعم من ثلاثة منسقي مناطق برتبة مد - ١. كما سيكون ثمة تسعة منسقين لمقاطعات الكاب الشمالي والكاب الغربي والكاب الشرقي، وكوازولو/ناتال، وولاية أورانج الحرة، والشمال الغربي، وبريتوريا ويتوترسراند - فال، وترانسفال الشمالية وترانسفال الشرقية. وللتصدي للتزايد الكبير المتوقع في حجم الأنشطة التي ستراقبها الشعبة، يقترح أن يضاف الى المراقبين الخمسين، الذين يرى العمل على زيادة عددهم الى ١٠٠ مراقب بنهاية كانون الثاني/يناير، عدد اضافي ليصل عددهم الى ٥٠٠ مراقب بحلول آذار/مارس ١٩٩٤. وهذا ما سيتيح لفرق المراقبة زيادة تغطيتها من حيث عدد الأحداث والانتشار الجغرافي والتشعب السياسي والترهيب.

٨٢ - أما الشعبة الانتخابية فسيرأسها أيضا مدير برتبة مد - ٢ سيقدم تقاريره الى نائب الممثل الخاص. وسيتلقى المدير الدعم من نائب للمدير مسؤول عن الشؤون السوقية رتبته مد - ١. وستكون ثمة ثلاثة مجالات أخرى، وهي: المجال الانتخابي، ومجال تثقيف الناخبين، ومجال وسائط الإعلام - فضلا عن عنصر تنظيمي صغير مكون من موظفي احصاءات وبحوث. وسيعين في كل مقاطعة موظفان انتخابيان من ذوي الدراية بالشؤون الانتخابية وشؤون تثقيف الناخبين على السواء. ورغم أن جميع الموظفين في كل مقاطعة سيخضعون لما يقوم به منسقو المقاطعات من تنسيق وتوجيه، فإن الاختصاصيين الانتخابيين سيقومون بمهمة الارتباط الوظيفي بالشعبة الانتخابية في المقر بجوهانسبرغ.

٨٣ - ونظرا للتوسع الكبير في ولاية البعثة، وما ينجم عنه من زيادة في عدد الموظفين الفنيين فيها، لا بد من زيادة العنصر الإداري للبعثة زيادة كبيرة، ولضمان توفير دعم سوقي كاف للمراقبين في الوقت المناسب، يجب تعيين كبير موظفين إداريين ليرأس دائرة الشؤون الإدارية، بما فيها شؤون الموظفين، والمالية، والمشتريات، والنقل، والاتصالات، والخدمات العامة. وسيتزايد عدد الموظفين الدوليين بهذه الدائرة تدريجيا من المستوى المأذون به حاليا، وهو ١٤، والذي يشمل الكتبة، إلى ما سيصل مجموعه في فترة الانتخابات إلى ٥٠ شخصا من مختلف الرتب، بالإضافة إلى موظف إداري أقدم واحد يوفد إلى كل من مكاتب المقاطعات. وسيلزم تعيين حوالي ٣٠٠ من الموظفين المحليين، بمن فيهم السائقون والمترجمون الفوريون على الأقل، على سبيل عدم التفرغ بحلول شباط/فبراير و ٧٠٠ موظف إضافي بالنسبة للمرحلة الأخيرة.

٨٤ - وينبغي أن يكون الهيكل التنظيمي المحدد في الفقرات السابقة قد اكتمل تماما بنهاية شباط/فبراير. ومن المتوقع أن تساهم منظمة الوحدة الافريقية والاتحاد الأوروبي والكومنولث بمراقبين يبلغ عددهم ١٥ و ١٥٠ و ٢٠ على التوالي بحلول ذلك الموعد. وخلال شهر آذار/مارس، ستكون بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في جنوب افريقيا قد ازدادت بمعدل ٢٠٠ مراقب في كل شهر لتغطية العدد المتزايد للأنشطة الجماهيرية التي ستجرى في المرحلة الأخيرة من الحملة الانتخابية، والمساعدة على تهيئة المناخ المناسب لمراقبي يوم

الانتخابات. وستقوم منظمة الوحدة الافريقية والاتحاد الأوروبي بزيادة أعداد مراقبيهما بنحو ١٥ و ٥٠ على التوالي، أما الكومنولث فسيحتفظ بعدد مراقبيه السابق.

٨٥ - وسيلحق موظف ارتباط واحد من منظمة الوحدة الافريقية والاتحاد الأوروبي والكومنولث بوحدة العمليات المشتركة (انظر الفقرتين ٧١ و ٧٢ أعلاه)، بالإضافة إلى مجموعة صغيرة تشمل ثلاثة مساعدي مبرمجين للحاسوب، واخصائي ديموغرافي واحد، ورسام خرائط واحد. وسيكون هناك موظف ارتباط يتولى مسؤولية الاتصالات مع المنظمات غير الحكومية فضلا عن متابعة الاتصالات مع الدول الأعضاء فيما يتعلق بتحديد المراقبين ووزعهم. ولدعم أنشطة وحدة العمليات المشتركة على صعيد المقاطعات، سيلحق موظف واحد لشؤون السوقيات بكل مكتب من مكاتب المقاطعات. وكما هو الحال بالنسبة لموظفي الانتخابات، سيكون هؤلاء الموظفون تحت تنسيق وإرشاد منسق المقاطعة وينتمون من الناحية الوظيفية إلى وحدة العمليات المشتركة.

جيم - المراقبون في يوم الانتخابات

٨٦ - يعول مواطنو جنوب افريقيا على عدد مراقبي الانتخابات الدوليين المتوقعين للانتخابات. وقد وجه انتباه ممثلي الخاص إلى ذلك في جميع المقابلات التي أجراها تقريبا. فنطاق العدد المطلوب من المراقبين واسع للغاية. إذ أن بعض الجماعات طلبت حضور ما يتراوح ما بين ٠٠٠ ٢٥ و ٠٠٠ ٣٠ مراقب، وذلك استنادا إلى عدد المراقبين الذين كانوا في ناميبيا (حيث قام ٧٥٨ ١ مراقبا للانتخابات و ٠٣٥ ١ من مراقبي الشرطة بالإشراف على ٣٥٨ مركزا للاقتراع). وطلبت بعض القطاعات وجود مراقب واحد على الأقل في كل مركز اقتراع، مما يعني توفير ٠٠٠ ١٠ مراقب كحد أدنى، في حين طلب آخرون أعدادا تتراوح ما بين خمسة آلاف وسبعة آلاف مراقب.

٨٧ - ويشير معظم الطلبات إلى المراقبين الذين سيصلون قبل وقت قليل من يوم إجراء الانتخابات، حيث أن قرب يوم إجراء الانتخابات يفرض قيودا واضحة على عدد المراقبين لأجل طويل الذين يمكن أن يستفاد منهم في بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في جنوب افريقيا خلال فترة محدودة. غير أن خبرة الأمم المتحدة منذ تجربة ناميبيا تبين بوضوح أن المراقبين لأجل طويل الذي يتابعون الحملة الانتخابية ويقيمون شبكات للاتصالات ذات صلة هم أكثر فائدة ونفوذا من الذين يصلون قبل أيام قليلة من إجراء الانتخابات ويركزون اهتمامهم على المراحل الختامية من الحملة وعلى أحداث أيام الانتخابات. وعلاوة على ذلك، وكما ذكرت في تقارير سابقة، لا يمكن للمراقبين الاضافيين - أو الموارد الإضافية - أن يعوضوا عن الافتقار المحتمل للإرادة السياسية لدى الأطراف المتنافسة أو محاولات تخريب العملية من جانب الفئات غير المشاركة.

٨٨ - ولن يكون من الصعب تحديد عدد كبير جدا من المراقبين للانتخابات، حيث أن عددا كبيرا من الدول الأعضاء تابع عن كثب عملية التفاوض في جنوب افريقيا. غير أنه بخلاف الفائدة المحدودة للمراقبين الذين يركزون على أحداث يوم الانتخابات، هناك اعتبارات عملية عديدة عند حساب العدد اللازم من المراقبين. فكلما كبر عدد المراقبين، كلما ازداد الوقت والموارد اللازمين لتخطيط وصولهم ووزعهم. وحيث أن الموارد المحدودة لوحدة العمليات المشتركة يمكن أن تتبدد بسهولة، فإن جزءا كبيرا من الأعمال التحضيرية يمكن أن يسند إلى المراقبين على المدى الطويل الذي سيقومون بمتابعة الحملة ورصد حالات العنف. ونظرا للأهمية الخاصة المعلقة على أعمالهم، فإن تغير التركيز هذا سيشكل إساءة لاستخدام الموارد.

٨٩ - ولهذه الأسباب فقد اقترحت استخدام مزيج من النهج السابقة، باستخدام الأفرقة المتنقلة لتغطية عدد معين من مراكز الاقتراع في المناطق التي يتوقع فيها وجود حالات قليلة من العنف، وباستخدام مراقب واحد في كل مركز اقتراع في المناطق التي لها عهد بالعنف.

٩٠ - ويقوم عدد المراقبين المطلوبين، حسب تقديرات الفريق الاستقصائي التابع للبعثة، على أساس افتراضات عديدة:

(أ) سيرتفع عدد مراكز الاقتراع، المقدر حاليا بحوالي ٨٨٠ ٧ على أساس المعلومات الديموغرافية، بنسبة ٢٠ في المائة بعد التعديلات التي تستند إلى إجراء تقييم مادي أكثر تفصيلا للمواقع وإلى المشاورات التي أجريت مع الأحزاب السياسية؛

(ب) سيقام حوالي ٤٠ في المائة من مراكز الاقتراع في مناطق ريفية لا يسودها العنف. واستنادا إلى خبرة الأفرقة المتنقلة في بعثات سابقة، فإن من المفترض أن يتمكن فريق متنقل يتألف من مراقبين اثنين من تغطية ٤ إلى ١٠ مراكز اقتراع في كل يوم اقتراع بصورة فعالة؛

(ج) سيقام حوالي ٥٠ في المائة من مراكز الاقتراع في مناطق حضرية وشبه حضرية لا يسودها العنف، وستتمكن الأفرقة المتنقلة التي يتألف كل منها من مراقبين اثنين من تغطية ١٤ إلى ٢٠ مركز اقتراع في كل يوم اقتراع بدرجة كافية؛

(د) سيقام ١٠ في المائة من مراكز الاقتراع في المناطق التي لها عهد بالعنف، وسيعين مراقب واحد في كل مركز منها؛

(هـ) سيجرى عد الأصوات في مراكز للعد وستبدأ هذه العملية في صباح اليوم التالي للانتخابات لكي يتمكن المراقبون الذين تابعوا عملية التصويت أيضا من مراقبة العد (دون أن يستلزم ذلك أي مراقبين إضافيين لمراقبة عملية العد)؛

(و) وسيكون الاحتياطي المقدر بنسبة ١٠ في المائة كافيا لتغطية الاحتياجات غير المتوقعة وغير ذلك من الأنشطة التكميلية المتصلة بالمراقبة.

٩١ - ويبلغ إجمالي العدد المطلوب من المراقبين على أساس الافتراضات السابقة ٨٤٠ ٢ شخصا. ويشير هذا العدد إلى المجموعة الفرعية من المراقبين الدوليين التي ستعمل ضمن إطار نهج تنفيذي مشترك. أما العدد الإجمالي للمراقبين الدوليين، بما في ذلك الذين يمثلون المنظمات غير الحكومية الأجنبية والفئات الأخرى، فسيكون أكبر من ذلك بكثير وقد يتجاوز ٠٠٠ ٥. ورغم أنه سيكون هناك اتصال وثيق بالمنظمات غير الحكومية، فإن عددها الضخم وعدم تجانسها سيجعلان من المستحيل إقامة شكل واحد من أشكال التنسيق.

٩٢ - وسيضم الفريق الأساسي للمراقبين البالغ عددهم ٨٤٠ ٢ مراقبا، ٥٠ مراقبا من منظمة الوحدة الافريقية و ٣٢٢ من الاتحاد الأوروبي و ٧٠ من الكومنولث. وسيدمج مراقبون من ثلاثة مصادر أخرى في الفريق المشترك: المراقبون الذين توفرهم بعض الدول الأعضاء، بالإضافة إلى المشمولين بميزانية الأمم المتحدة؛ مراقبون من البلدان النامية ممولون من الصندوق الاستئماني المقترح أعلاه؛ وأعضاء الهيئات الدبلوماسية، ولا سيما البلدان الافريقية المجاورة، الذين يشاركون في عملية المراقبة. وإذا ما أدخل تقدير معتدل قدره ٦٠٠ مراقب من هذه المصادر، فسيكون عدد المراقبين الذين ستوفرهم الأمم المتحدة ٧٧٨ ١. وحيث أنه سيكون هناك بالفعل ٥٠٠ من مراقبي الأمم المتحدة، فإن العدد الإضافي الذي يلزم إيفاده بالنسبة للمرحلة الأخيرة سيكون ٢٧٨ ١ مراقبا.

٩٣ - وعلى الرغم من أن هذه التقديرات واقعية قدر الإمكان استنادا إلى المعلومات المتاحة، فقد تحدث تغييرات لاحقة في إجراءات تنظيم الانتخابات (من ذلك مثلا عدد مراكز الاقتراع، وعد الأصوات مباشرة بعد انتهاء الاقتراع، وعدد أيام الانتخابات) أو في انتشار العنف الذي يمكن أن يؤثر على العدد المطلوب. فإذا كان الأمر كذلك، فإنني اعتزم اللجوء إلى المنظمات الحكومية الدولية الثلاث الأخرى وإلى الدول الأعضاء لتوفير مراقبين إضافيين أو تقديم مساهمات إضافية إلى الصندوق الاستئماني المذكور أعلاه. وإذا تعذر ذلك، فإنني حينئذ سأطلب إلى الهيئات المختصة أن تأذن بعدد إضافي من المراقبين.

دال - الاحتياجات الأخرى من الموارد

٩٤ - تستأجر جميع المركبات التي تستخدمها البعثة محليا، كما أن الخبرة المكتسبة في محال هذا الترتيب كانت مؤاتية للغاية. ونظرا لأن وكالات التأجير قد أكدت قدرتها على تلبية جميع احتياجات البعثة من المركبات خلال فترة الانتخابات، فمن المتوقع أن يتم استئجار جميع أنواع المركبات محليا. وقد تنشأ صعوبات فيما يتعلق بالحصول على مركبات صالحة للسير على الطرق الترابية حيث أن هذه المركبات قليلة لدى وكالات تأجير السيارات كما أن الوقت المتبقي للشراء من الخارج قصير إلى حد لا يسمح بذلك. وفي حين أنه سيكون من المستصوب تزويد ما لا يقل عن ١٠ في المائة من الأفرقة الانتخابية المتنقلة بهذا النوع من المركبات، فإن ذلك قد يكون متعذرا في هذه المرحلة. وسيتم توفير النقل الجوي على أساس الاستئجار عند الاقتضاء.

٩٥ - وهناك حاجة حيوية لإقامة شبكة اتصالات عاملة لضمان التنفيذ الفعال لمهام المراقبة ورصد الاقتراع، ولذلك، يجب إيلاء اهتمام خاص لإنشاء شبكة للاتصالات يعول عليها وتفي بالغرض في جميع أنحاء جنوب افريقيا في الوقت المناسب. وتبين للفريق الاستقصائي أن شبكات الاتصالات في جنوب افريقيا ذات مستوى تقني عال، كما هو متوقع، وموجودة في معظم أنحاء البلد، رغم أن تغطيتها غير مرضية في المناطق الريفية وفي مناطق مخيمات المستقطنات الواسعة في ضواحي المدن الكبيرة.

٩٦ - ونظرا لحجم البلد وقصر الوقت المتبقى، لا يعتبر إنشاء شبكة الأمم المتحدة المعتادة المستقلة على نطاق البلد وذات التقنية العالية، ذا جدوى . وحتى وإن تم الدخول في التزامات مالية كبيرة للغاية، فإن الشبكة التي ستنتج عن ذلك ستكون على الأرجح ذات نوعية هامشية. وستوجه الجهود المقبلة نحو تحديد حلول محلية مناسبة لإقامة وسائط الاتصال الملائمة. وفي المناطق التي لا يسودها العنف تقليديا، سيتم استخدام الشبكات المحلية لخدمات الهاتف والاستدعاء قدر الإمكان. وفي المناطق التي يسودها العنف، ستبذل جهود لإنشاء شبكات مستقلة ومباشرة للاتصالات المتبادلة. وسيقوم بتنسيقها موظف أقدم للاتصالات يتولى الإشراف على فريق من الموظفين التقنيين سيتم وزعه في أقرب وقت ممكن.

الحواشي

(١) S/24389.

(٢) S/25004.

(٣) S/26785.

(٤) S/26883.

(٥) S/26884.

(٦) S/26558.

(٧) S/25315 و S/26559.

(٨) S/25004. الفقرة ٤٧.

- - - - -